التعدية في كتب إعراب القرآن وفرضية بناء الفعل؛ دراسة في المفعول الثاني

إعداد

د. عبده مروعى حسن هيبة

أستاذ اللغويات المشارك بالكلية الجامعية بتربة

جامعة الطائف – السعودية

دورية الانسانيات - كلية الآداب - جامعه دمنهور

العدد (64)- الجزء الأول - 2025

التعدية في كتب إعراب القرآن وفرضية بناء الفعل
دراسة في المفعول الثاني

د. عبده مروعى حسن هيبة

الملخص

تمثل هذه الدراسة الجانب التطبيقي في اختبار فرضية بناء الأفعال ومؤداها أن مقتضيات البنية الأساسية للفعل من أركان ومستلزمات تستكمل بها هذه البنية تصلح أساسا في تصنيف الأفعال من حيث التعدي واللزوم، وبالتالي في ترجيح إعراب أحد أركان بنيته على غيره من الوجوه الإعرابية. وتهدف إلى الكشف عن أبرز مظاهر اختلاف المعربين في توجيه الآيات القرآنية فيما يتعلق بقضية التعدي واللزوم، وقد مثلت لهذه القضية باختلافهم في إعراب المفعول الثاني للأفعال المتعدية إلى مفعولين سواء أكانت تعدية تلك الأفعال نابعة من خصائص الفعل الأصلية أو كانت ناجمة عن أحد مسالك ترقية هذه الأفعال ضمن سلمية التعدي.

وقد كشفت الدراسة عن بعض أسس فرضية بناء الأفعال، وصور اختلاف أصحاب مصنفات إعراب القرآن الكريم في إعراب المفعول الثاني، ثم بينت أسباب هذا الاختلاف، وكذلك العوامل المؤثرة في ذلك انطلاقا من فرضية بناء الأفعال.

وتتكون هذه الدراسة من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، تضمنت المقدمة موضوع الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها، وكذلك منهجها، والدراسات السابقة عليها ومدى اختلافها عن تلك الدراسات، وعرض التمهيد لبعض عناصر فرضية بناء الأفعال ومتكأتها، وبين المبحث الأول "اختلاف المعربين في إعراب المفعول الثاني" صور هذا الاختلاف، وأسبابه، والعوامل المؤثرة في هذا الاختلاف؛ ومنها: وجود المفعول الثاني وعدم وجوده، ومبنى الآية ومعناها، والتضمين، ونزع الخافض. ثم استعرض المبحث الثاني العلاقة بين بنية الفعل بالمنصوبات الفضلية لتبين علاقة هذه المعمولات بالفعل وبالمفعول الثاني مع تصنيفها وفق الأبواب النحوية التي تنتمي إليها، واختتمت الدراسة بعرض أهم النتائج.

الكلمات المفتاحية: إعراب القرآن، التعدية، التعدي، اللزوم، اللازم، المتعدي، نظرية بناء الأفعال، المتعدي إلى مفعولين، التضمين، نزع الخافض.

Transitivity in I'rab Al-Qur'an Books and Verb Construction hypothese
A study of the second Object "Al-Maf'ul al-thani"
abstract

This research comes within the framework of efforts to uncover the most prominent aspects of the differences of grammarians (the authors of these books) in directing the verses of the Qur'an grammatically, especially with regard to the issue of transitivity and intransitivity.

I have represented this issue with their differences in the parsing of the second object of Doubly transitive verbs, whether the transitivity of these verbs stems from the original characteristics of the verb or was the result of a method of promoting these verbs in the hierarchy of transitivity so that they move from a lower level of transitivity to a higher level of transitivity; such as the verb moving from a transitive verb with one object to a transitive verb with two objects, or it is carried on the meaning of a verb with two objects originally.

In connection with the above, the subject of the research is represented in studying the work of grammarians regarding the parsing of the second object in the Holy Qur'an, and in comparing their parsings, and in trying to know their starting points, and the reasons for their differences in looking at the second object in particular and doubly transitive verbs in the Holy Qur'an in particular.

The study contains an introduction and two chapters. The Conclusion offers recommendations pursuant to the study.

Key Words: Transitivity, Intransitivity, Verb Construction, Transitive Verb, Intransitive Verbs, Doubly Transitive Verbs, Trebly Transitive Verbs.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، أما بعد:

فتضطلع كتب إعراب القرآن الكريم بدور مهم في الكشف عن معاني الآيات وعن العلاقات التركيبية بل والدلالية التي تربط بين مكونات كل جملة من جمل تلك الآيات غير أنه ليست جميع هذه الكتب على قدر واحد من حيث استقصاء جميع الوجوه الإعرابية، أو الاهتمام بالتعليلات النحوية، ولم تكن كذلك أيضا على مستوى الربط بين المعنى والإعراب؛ ومن ثم ربما تجدها تختلف في إعراب آية واحدة، ورغم إمكانية عزو هذه الاختلافات إلى المدارس النحوية التي ينتمي إليها المتصدون لإعراب آي القرآن، أو لاختلافهم في استعمال مصطلحات نحوية محددة أو موحدة يبقى الكشف عن الأسباب ذات الصبغة اللغوية الخالصة النابعة من معنى الآيات وسياقاتها وطبيعة مكوناتها وخصائص علاقاتها التركيبية الناظمة لهذا المعنى أو ذاك، يبقى هذا الكشف أمرا مهما في بيان الخصائص اللغوية للآيات، وفي استقصاء طبيعة مكونات جملها وعلاقاتها.

موضوع الدراسة

ومن ثم يأتي هذا البحث في إطار جهود الكشف عن أبرز مظاهر اختلاف المعربين في توجيه الآيات القرآنية نحويا وبخاصة فيما يتعلق بقضية التعدي واللزوم، وقد مثلت لهذه القضية باختلافهم في إعراب المفعول الثاني للأفعال المتعدية إلى مفعولين سواء أكانت تعدية تلك الأفعال نابعة من خصائص الفعل الأصلية أو كانت ناجمة عن مسلك من مسالك ترقية هذه الأفعال في سلمية التعدي بحيث تنتقل من مستوى تعد أدنى إلى مستوى تعدية أعلى؛ كأن ينتقل الفعل من فعل متعد إلى مفعول واحد إلى متعد لمفعولين، أو يتم حمله على معنى فعل متعد لاثنين أصالة، واتصالا بما سبق يتمثل موضوع البحث إذاً في دراسة صنيع المعربين بشأن إعراب المفعول الثاني في القرآن الكريم، وفي المقارنة بين إعراباتهم، وفي محاولة معرفة منطلقاتهم، وأسباب اختلافهم في النظر إلى المفعول الثاني بشكل خاص والأفعال المتعدية لمفعولين في القرآن الكريم بشكل خاص.

تساؤلات الدراسة

تتبنى الدراسة التساؤلات التالية في سبيل الكشف عن معالجة المعربين للمفعول الثاني من معمولات الأفعال المتعدية وفي إطار محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات بشكل يخدم أهدافها، وهذه التساؤلات هي:

- ما الوجوه الإعرابية التي عرضها المعربون لما يشغل موقع المفعول الثاني؟

- ما الأسباب التي تقف وراء اختلاف إعراب المفعول الثاني بين معرب وآخر؟
- ما المنطلقات التي تدفعهم إلى تبني إعراب معين؟
- ما المبررات التي يقدمونها في تقديم إعراب على غيره؟
- ما وجاهة تلك المبررات؟
- أيهما له دور أساسي في تعيين ذلك الإعراب؛ المبنى أم المعنى؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الوقوف على أسباب اختلاف المعربين فيما يخص إعراب المفعول الثاني في المصنفات مادة الدراسة.
2. الوقوف على منطلقات إعرابهم وكيفية تبرير وجوه ذلك الإعراب المتبنى.
3. جرد الأبواب النحوية التي زاحمت إعراب المفعول الثاني.
4. بيان دور المبنى والمعنى في ترجيح الوجوه الإعرابية.

مادة الدراسة

ركزت الدراسة جانبها التطبيقي على إعراب المفعول الثاني، وذلك في مصنفات إعراب القرآن وتفسيره سواء في هذا كتب إعراب القرآن ومعانيه التراثية، بالإضافة إلى كتب إعراب القرآن الحديثة، وكذلك بعض التفاسير التي أولت جانب الإعراب عناية كبيرة.

منهج الدراسة

تعتمد دراستنا الحالية على مقررات المنهج الوصفي الذي يعنى برصد الظواهر اللغوية وتحليلها وتفسيرها، وعليه قام الباحث باستقصاء مواطن المفعول الثاني في كتب إعراب القرآن الكريم وتفاسيره، وبيان كيفية إعرابه، وحصر الوجوه الإعرابية الأخرى التي نازعت ذلك الإعراب.

الدراسات السابقة

تعد قضية التعدي واللزوم من القضايا النحوية المهمة في التراث النحوي العربي لارتباطها بنظرية العامل من ناحية؛ لذا نجد الكثير من الدراسات السابقة التي حاولت الكشف عن بعض أبعاد هذه القضية في التفكير النحوي العربي، فمنها ما حاول استجلاء رؤية بعض النحاة لهذه القضية كما تجده في الدراسة التي أنجزها الدكتور جورج سعد حول رؤية سيبوية لمفهوم التعدية تحت عنوان "معالجة سيبويه للتعدية"[1]، ومنها ما حاول بيان

[1]) Saad, G. N. 1979: Sibawayhi's Treatment of Transitivity. al- Arabiyya 12 (1979): 83-88.

طرق معالجة النحاة العرب قديما بالدرجة الأولى وحديثا بدرجة أقل لقضية التعدي واللزوم مثل دراسة الدكتور إبراهيم الشمسان الصادرة سنة 1987 بعنوان "قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي"[2]. ومن قبلها دراسته المعنونة بـ"الفعل في القرآن الكريم: تعديته ولزومه" وكان التركيز فيها منصبا على أبنية الأفعال اللازمة والمتعدية والحقول الدلالية لتلك الأبنية في القرآن الكريم [3].

وفي المضمار ذاته تجد دراسة الدكتور إبراهيم بن حمزة حسن الصبيحي "اللزوم والتعدي في النحو العربي"[4]. وغير بعيد عن محاولة استجلاء رؤى النحاة العرب لقضية التعدي واللزوم دراسة الدكتور صلاح عبد العزيز علي السيد الصادرة سنة 1990 بعنوان "بحث في فلسفة التعدي واللزوم في اللغة العربية"[5].

ومنها كذلك دراسة جمال الدين كلغلي حول "مفهومي التعدي واللزوم: تأملات نظرية حول مسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة" التي مازت بين مفهوم التعدي لدى كل من البصريين والكوفيين وفق معطى دلالي جعلته الدراسة فاعلا في دفع الكوفيين إلى تصنيف بعض الأفعال أفعالا لازمة حتى وإن كانت بنيها تتطلب مفعولا به [6].

وكذلك دراسة الدكتور علي الجرد وعنوانها "دراسة وصفية تحليلية للتعدي واللزوم في اللغة العربية – مع العناية بالأفعال التي تتعدى إلى مفعولين وإلى ثلاثة مفاعيل"[7] التي ركزت وفق طبيعة نوعي الأفعال موضوع الدراسة على الجانب الدلالي للفعل في اللغة العربية الفصحى واللغة العربية المعاصرة.

---

[2]) أبو أوس إبراهيم الشمسان: قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، جدة: دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع (الطبعة الأولى، 1987).

[3]) أبو أوس إبراهيم الشمسان: الفعل في القرآن الكريم: تعديته ولزومه، مطابع الطيار للأوفست (الطبعة الأولى، 1986).

[4]) إبراهيم بن حمزة حسن الصبيحي: اللزوم والتعدي في النحو العربي. رسالة ماجستير سنة 1989، جامعة الملك عبد العزيز، كلية التربية– المدينة المنورة، إشراف.المتولي رمضان أحمد الدميري.

[5]) صلاح عبد العزيز علي السيد: بحث في فلسفة التعدي واللزوم في اللغة العربية. طلخا: مطبعة ومكتبة الرضا (الطبعة الأولى، 1990).

[6]) نشرت هذه الدراسة ثلاث مرات؛ مرتان باللغة العربية، والثالثة بالفرنسية، وبيانها كالتالي: 1– 1992 بعنوان "في مفهومي التعدي واللزوم – تأملات نظرية حول مسألة خلافية بن النحويين البصريين والكوفيين" بمجلة التواصل اللساني، مج4، ع2 (1992)، ص.41– 52. 2– 1997 بالعنوان السابق بمجلة اللسانيات، مج7، ع1(1997)، ص.37– 54. 3– 2017 بالفرنسية بعنوان " Sur les notions de transitivité (taʿaddī) et d'intransitivité (luzūm). Considérations théoriques à propos d'une question controversée entre les grammairiens de BaṢra et de Kūfa"، نشرت بمجلة Bulletin d'Études Orientales LXV (2017) 13-26.

7) Ali A. S. El- Grad 1998: A Descriptive and Analytical Study of Transitivity and Intransitivity in Arabic with particular reference to Doubly and Trebly Transitive Verbs. Ph.D. Theses, University of Manchester.

وأود أن أختم هذا العرض للدراسات السابقة بدراسة الدكتور حسن حمائز "التعدي واللزوم بين الوصف والتفسير"[8] حيث يتبين من خلال النماذج اللسانية التي قدمت لمعالجة ظاهرة التعدي واللزوم أن ظاهرة التعدي واللزوم من الظواهر الثرية التي يمكن أن تخضع لتصورات وتحليلات لسانية مختلفة نموذجا وزمنا.

وتختلف دراستي عن تلك الدراسات في أنها تتبنى مسارا مختلفا في بحث قضية التعدي واللزوم حيث تتخذ من بحث إعراب المفعول الثاني في كتب إعراب القرآن مسلكا إلى استنباط طرق فهم أصحاب هذه المصنفات لطبيعة الفعل المتعدي ودرجة تعديته، واختبارا لفرضية بناء الأفعال التي طرحتها في بحث سابق ومؤداها أن مقتضيات البنية الأساسية للفعل من أركان ومستلزمات تستكمل بها هذه البنية تصلح أساسا في تصنيف الأفعال من حيث التعدي واللزوم ومعيارا فاعلا في هذا التصنيف، وبالتالي في ترجيح إعراب مفاعيلها على الصورة الصحيحة.

خطة الدراسة ومحاورها

من أجل ذلك كله كانت هذه الدراسة وقد جعلتها في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، تضمنت المقدمة موضوع الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها، وكذلك منهجها، والدراسات السابقة عليها ومدى اختلافها عن تلك الدراسات، وعرض التمهيد لبعض عناصر فرضية بناء الأفعال ومتكأتها، وبينت في المبحث الأول "اختلاف المعربين في إعراب المفعول الثاني" صور هذا الاختلاف، وأسبابه، والعوامل المؤثرة في هذا الاختلاف؛ ومنها: وجود المفعول الثاني وعدم وجوده، ومبنى الآية ومعناها، والتضمين، ونزع الخافض. ثم يستعرض المبحث الثاني "بنية الفعل بين المفعول الثاني والمنصوبات الفضلية"؛ أي التي اتفق النحاة على كونها فضلة ليست بعمدة؛ وذلك لتبين علاقة هذه المعمولات ببنية الفعل من ناحية، وعلاقتهما معا بالمفعول الثاني من ناحية أخرى، وسوف نقوم بتصنيف هذه المعمولات وتوزيعها وفق الأبواب النحوية التي تنتمي إليها؛ وذلك كله بهدف اختبار طريقة المعربين في اعتماد بنية الفعل موجها من الموجهات الإعرابية وعاملا محوريا في الفصل بين الوجوه الإعرابية المحتملة.

التمهيد

[8]) حسن حمائز 2001: التعدي واللزوم بين الوصف والتفسير، ضمن أعمال ندوة في الثقافة والأدب، أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة ابن زهر) ص.15– 23.

تتبنى هذه الدراسة مسارا مختلفا عما قد تجده ضمن دراسات سابقة في بحث قضية التعدي واللزوم حيث تتخذ من بحث إعراب المفعول الثاني في كتب إعراب القرآن مسلكا إلى استنباط طرق فهم أصحاب هذه المصنفات لطبيعة الفعل المتعدي ودرجة تعديته من ناحية، وللشواغل التي يمكن أن تنازع إعراب المفعول الثاني من ناحية أخرى.

وتأتي هذه الدراسة اختبارا لفرضية بناء الأفعال التي طرحتها في بحث سابق ومؤداها أن مقتضيات البنية الأساسية للفعل من أركان ومستلزمات تستكمل بها هذه البنية تصلح أساسا في تصنيف الأفعال من حيث التعدي واللزوم، وبالتالي في ترجيح إعراب أحد أركان بنيته على غيره من الوجوه الإعرابية.

فالفعل من خلال بنيته، وفي أصل تصميمه وصياغته، يستلزم أركانا ومكملات، منها ما هو ظاهر، ومنها ما هو مضمن فيه، وأن هذه الأركان لازمة لهذا الفعل في أصل هندسته وبنيته، أما المحددات التي تؤطر هذه الفرضية وتوضح معالمها، فتتلخص فيما يلي:

1] أن كل فعل بحسب بنائه التكويني أو تكوينه البنيوي أو بحكم الوضع يتطلب مستلزمات أو مكونات ومكملات، منها ما حدده النحاة ونصوا عليه، ومنها ما يستنبط من كلامهم، وهي:

1. الحدث والزمن، وقد ذكرهما النحاة الأوائل وجعلوهما مما يعرف به الفعل، وعلامة فارقة بينه وبين الاسم.
2. الفاعل، إذ قالوا بضرورة أن يكون لكل فعل فاعل.
3. المفاعيل، وبناء على وجودها في الجملة أو عدمه يتم تقسيم الأفعال إلى: لازمة، ومتعدية، ويقسم المتعدي منها إلى: متعد لمفعول واحد، ومتعد لاثنين، ومتعد لثلاثة، ولم يجد النحاة في اللغة ما يزيد على ثلاثة مفاعيل.

2] أن بناء الفعل بأركانه ومكملاته من الأمور التي يتم اختزانها في ذهن الجماعة اللغوية بتصميم وترتيب ثابت لا يختلف، ويمثل هذا الترتيب عنصرا أساسيا في الصورة القياسية لهذا الفعل أو ذاك.

3] ينتظم الفعل مع أركانه ومكوناته تركيبا نمطيا معياريا أو صورة معيارية يمكن لنا أن نسميها الشكل الأساس أو الصيغة القياسية للتركيب، ويترتب على هذه الصيغة المعنى الأساسي للجملة أو التركيب؛ إذ تمثل قاعدة يحتكم إليها في جميع الصور المتفرعة عنها.

4] لأسباب مختلفة مقصودة أو غير مقصودة يقوم المتكلم بتغيير الصورة الأساسية للفعل وأركانه ومكملاته من خلال التقديم والتأخير أو الحذف بحيث تتفرع عن الصورة الأساسية تراكيب مختلفة.

5] عند تغيير الصورة الأساسية للجملة أو التركيب اللغوي تبقي الصورة الأساسية معيارا أساسيا في تحديد المعني والإعراب، فلكي يحدد الإعراب الصحيح علينا أن نعيد تشكيل التركيب وفق تلك الصورة، فإذا قلت: "ذهب إلى السوق"، أو قلت: "ذهب إلى السوق محمد"، فإن المرجع الرئيس للمنطوقين هو: "ذهب محمد إلى السوق".

6] من مستلزمات الفعل ما هو ظاهر، ومنها ما هو مضمن؛ فالظاهرة هي: الحدث، والفاعل، والزمن، ومن المضمنة "المكان"؛ أي مكان الحدث.

7] يقوم "المعرب" المتصدي للإعراب بوصف الصورة القياسية للتركيب، ووصف الفعل ولوازمه، ووصف ما هو ظاهر، وتقدير ما هو محذوف من بنيته.

8] هناك دور تبادلي بين المفسر والمعرب تجسده مقولة "الإعراب فرع المعنى"؛ فلكي يحدد المعرب الإعراب الصحيح عليه تحديد المعنى المراد بدقة، وكذلك على المفسر تحديد الإعراب الصحيح حتى يتضح المعنى المراد.

وبالتالي تتركز الفكرة الأساسية في هذه الدراسة حول تعامل معربي القرآن الكريم مع إعراب المفعول الثاني على ضوء المحددات السابقة لفرضية بناء الأفعال.

المبحث الأول

اختلاف المعربين في إعراب المفعول الثاني

الصور والأسباب والعوامل

1- صور الاختلاف

إن المتأمل تعامل المعربين مع الفعل المتعدي إلى مفعولين اثنين يجد أن معالجتهم لهذا الفعل وأركان بنيته تختلف اختلافا بينا من معرب إلى آخر، ويمكن لنا أن نجمل صور هذا الاختلاف في أربعة صور أبينها فيما يلي:

1. اختلافهم في أصالة تعدي الفعل لمفعولين، بمعنى: هل الفعل يتعدى إلى مفعولين بحكم بنيته أو لأسباب أخرى مثل الترقية؟
2. اختلافهم في تفسير أسباب التعدية، هل هي بالهمزة، أم بالتضعيف، أو التضمين، أو نزع الخافض، أو اجتماع أكثر من سبب للتعدية في الفعل الواحد كأن تجتمع الهمزة والتضمين أو نزع الخافض.
3. اختلافهم في عزو التعدية إلى التضمين.
4. اختلافهم في عزو التعدية إلى لنزع الخافض، وتعدي الفعل بحرف الجر إلى مفعوله الثاني.

أما مواقفهم من إعراب المفعول الثاني فيمكن إجمالها فيما يلي:

1)القطع بوجه إعرابي واحد من الأوجه الإعرابية المحتملة.

2)ذكر وجهين إعرابيين أو ثلاثة دون ترجيح أحدها.

3)ذكر وجهين إعرابيين أو ثلاثة مع ترجيح أحد هذه الوجوه.

4)عزو أحد الأوجه الإعرابية إلى أحد المعربين القدماء وتبنيه.

5)عزو أحد الأوجه الإعرابية إلى أحد المعربين القدماء دون تبنيه.

6)عزو أحد الأوجه الإعربية إلى أحد المعربين القدماء وترجيح وجه غيره.

2- أسباب الاختلاف

تكلم غير واحد من علماء النحو واللغة في أسباب تعدد الأوجه الإعرابية واختلافها للكلمة الواحدة سواء في القرآن الكريم، أو في الشعر، أو في غيرهما، و لن نتكلم هنا عن الأسباب العامة لهذا التعدد، وإنما سنتكلم ونركز في بحثنا هذا على الأسباب الخاصة باختلاف المعربين في إعراب المفعول الثاني للأفعال التي تتعدى إلى مفعولين.

ربما يكمن السبب الأول وراء هذا الاختلافات في اختلاف تصور كل معرب لبنية الفعل التي تؤثر في توجيهه الإعراب وجهة معينة، وهذا السبب يتعلق بالفعل المتعدي للاثنين ذاته، ويتعلق كذلك بالمفعول الثاني.

فمن أسباب الاختلاف في إعراب المفعول الثاني الاختلاف حول الفعل المتعدي لاثنين ذاته من حيث تعديته لاثنين أو عدم تعديته، وهذا الاختلاف متعلق بأمرين: الأول: بنية الفعل، والثاني: بالترادف والحمل على المعنى.

فنجد في إعرابهم تباينا حول الفعل؛ هل هو لازم أم متعد لواحد، أم متعد لاثنين؟ ومنهم من يجزم بقول واحد، ومنهم من يضع احتمالات متعددة فيقول: إنه لازم ومتعد، أو يتعدى لواحد ويتعدى لاثنين، دون ذكر سبب لهذا التعدد، هذا عند أحد المعربين بينما نجد العكس عند آخر؛ إذ يجزم بتعدية الفعل خلافاً لمن قال بلزومه، أو تعديه لاثنين خلافاً لمن قصره على مفعول واحد، وعلى ذلك يختلف توجيه إعراب المعمول.

ومثال هذا ما نجده في إعراب الفعل "وجد"، فهناك من يقول بنصبه لمفعولين، وأعرب العكبري الفعل "يجد" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ﴾ قائلا: "ويجوز أن يكون ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ حالا من حرج؛ وكلاهما على أن ﴿يَجِدُوا﴾ المتعدية إلى مفعول واحد، ويجوز أن تكون المتعدية إلى اثنين و﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ أحدهما"[9].

ومن أسباب اختلافهم في إعراب المفعول الثاني أيضا الترادف والحمل على المعنى، وبغض النظر عن الجدل حول وجود الترادف في القرآن الكريم أو عدمه فإننا نجد أن أثر تعدد معاني الفعل والحمل عليها كان حاضرا وبقوة عند المعربين وتابعهم في هذا المفسرون حيث يفسر تعدي الفعل ولزومه وتوجيه إعراب معمولاته بناء على معنى هذا الفعل، أو بحمله على معنى فعل آخر مفسر به؛ ولذا شاعت في إعرابهم عبارات من نحو: إذا كان الفعل بمعنى كذا فإعراب المعمول كذا، وإذا كان بمعنى كذا فإن إعرابه كذا، وعبارة: عند من جعله بمعنى كذا.

وهنا يجدر أن نفرق بين استعمالين للمعربين والمفسرين، الأول قولهم: إن الفعل معناه كذا، والثاني قولهم: إنه بمعنى كذا، أو محمول على معنى كذا، أو متضمن معنى كذا، فقول المفسرين: إن معنى الفعل كذا فيها توضيح للمعنى المراد بربطه بمعلومة مسبقة

---

[9]) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت.616هـ: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي 1976، ص. 370، والآية من سورة النساء: 65.

لدى المستمع كتفسير (ولى) بمعنى (فر) أو(هرب) في قوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ﴾[10]. أما قولنا: إنها بمعنى (أعطى) ففيه تفسير للمعنى بالإضافة إلى تحميله حكما إعرابيا يتمثل في أن هذا الفعل سيأخذ أحكام (أعطى) من حيث التعدية واللزوم، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾[11] فقبلة هنا المفعول الثاني.

ومثله قولهم إن "وذر" بمعنى "ترك"، فقد يكون المستمع لا يعرف معنى (وذر)، لكنه يعرف معنى (ترك) ، فهذا المعنى تفسير، وكذلك "قوله: ﴿وأَنَّا لَمسنا السَّماء فوجدْناها مُلِئَتْ حرسا شَدِيدًا وشُهُبًا﴾ أي: عالجنا وقصدنا خبر السماء، فحذف المضاف. ﴿فَوجدْناها﴾: يجوز أن يكون بمعنى صادفناها، من وجدان الضالة فيتعدى إلى مفعول واحد. و﴿مُلِئَت﴾ في موضع الحال، و (قد) مرادة معه، وأن يكون بمعنى وَجَدْتُ زيدًا ذا الحفاظ، فيتعَدى إلى مفعولين، فيكون ﴿مُلِئَت﴾ في موضع المفعول الثاني، أي: علمناها مملوءةً. و﴿حرسا﴾: تمييز لا مفعُول ثانَ لقوله: ﴿مُلِئَت﴾ باق على أصله كما زعم بعضهم، لأن (مَلَأَ) لا يتعدى إلى مفعولين"[12].

أما قولهم: إن الفعل محمول على الفعل كذا، فهذا ليس تفسيرا ولا شرحاً لمعنى الفعل كالقول الأول، وإنما هو عمل نحوي يجعل هذه العبارة وكأنها عامل إعرابي يترتب عليه أحكام نحوية، فهذه العبارة تحمل حكما نحويا بالإضافة إلى المعنى الدلالي، ومثال هذا ما ورد في إعراب قوله تعالى: ﴿ذرهم يأْكُلُوا ويتمتَّعوا﴾ "ترك وذر يكونان بمعنى صير، فعلى هذا يكون المفعول الثاني محذوفا، أي ذرهم مهملين"[13]. فالتضمين هنا ينطوي على تفسير السلوك التركيبي للفعل بسلوك فعل آخر إذا ورد الأول بمعنى الثاني شريطة ألا ينقض هذا التفسير معنى الجملة أو الدلالة التركيبية لها، ومنه قوله تعالى: ﴿فأَعقبهم

---

[10]) الأنفال: 15.

[11]) البقرة: 144.

[12]) المنتجب الهمذاني، أبو يوسف بن أبي العز بن الرشيد، ت. 643هـ: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، المدينة المنورة: دار الزمان، (الطبعة الأولى، 2006)، ج6، ص.241، والآية من سورة الجن:8.

[13]) ابن عادل الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي ت. بعد 880هـ: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، (الطبعة الأولى 1998) ج11، ص. 427.

نفاقاً﴾ إذ فسره ابن عاشور على النحو التالي: "جَعَلَ نِفَاقًا عَقِبَ ذَلِكَ؛ أَيْ: إِثْرَهُ، وَلَمَّا ضَمِنَ "أَعْقَبَ" مَعْنَى "أَعْطَى" نَصْبَ مَفْعُولَيْنِ، وَالْأَصْلُ أَعْقَبَهُمْ بِنِفَاقٍ"[14].

3- العوامل المؤثرة في توجيه إعراب المعمول الثاني

3. 1. وجود المفعول الثاني أو عدم وجوده

انطلاقا من فرضية بناء الأفعال التي ترى أن بنية الفعل هي العنصر الفاعل في تشكيل جملته وانتقاء أركانه ومكملاته على المستوى التركيبي والدلالي، يمكننا الإشارة إلى أن من العوامل المؤثرة في توجيه إعراب المعمول الثاني وجود هذا المعمول أو عدم وجوده، فما كان موجوداً من المفاعيل يكون به الفعل قد استوفى حقه، وما زاد يعرب إعراب الفضلة، ومثال هذا الاستقاء رأي بعضهم في قوله تعالى: ﴿ووَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بوالدَيْه حسنا﴾ حيث "قرئ: ﴿حسنا﴾ بضم الحاء وإسكان السين، وهو مفعول ثان لقوله: ﴿ووصَّينا﴾ على تضمين التوصية معنى الإلزام، كأنه قيل: ألزمناه حسنًا، أي: أمرًا ذا حُسْنٍ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ولك أن تبقي التوصية على بابه، والتقدير: ووصيناه بأمرٍ ذي حُسْنٍ، على أن يكون بدلًا من قوله: ﴿بوالدَيْه﴾ وهو من بدل الاشتمال، ثم حذف منه ما ذكر آنفًا. وقرئ أيضًا: ﴿حسنا﴾ بفتح الحَاء والسين، وهو مصدر أيضًا كالحُسْنِ، ونظيرهما: البُخْل والبَخَل، والشُّغْلُ والشَّغَلُ وغيرهما من المصادر التي اعتقب عليها الفُعْل والفَعَل، وقرئ: (إحْسَانًا)، أي: وصيناه بأن يحسن إليهما إحسانًا، فحذف الفعل واقتصر على المصدر دالًا عليه، قال أبو علي: ولا ينتصب بوصينا؛ لأن ﴿وصَّينا﴾ قد استوفى مفعوليه"[15].

أما في حال عدم وجوده فقد تفاوت نظر المعربين بالنسبة إلى المعمول الثاني، ويمكننا بناء على وجدناه لديهم من توجيه إعرابي أن نقسمهم إلى فريقين:

الفريق الأول يجعل غياب المعمول الثاني عن الجملة حكما على تعدية الفعل لواحد، وبالتالي إعراب ما تبقى من الجملة فضلة أو مكملاً مثل: الحال، والمفعول لأجله، والنائب عن المفعول المطلق، وغيرها، كما في إعرابهم قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ "قوله عزَّ وجلَّ: ﴿حَلَالًا﴾ مفعول ﴿كُلُوا﴾. و﴿مِمَّا فِي الْأَرْضِ﴾: في موضع نصب

---

[14]) انظر ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، ط. الدار التونسية للنشر (1984)، ج10، ص.272، والآية من سورة التوبة: 77.

[15]) المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج5، ص.604- 605، والآية من سورة الأحقاف: 15.

على الحال، لتقدمه على الموصوف وهو ﴿حَلَالًا﴾. ولك أن تجعل ﴿حَلَالًا﴾ حالا من ﴿مِمَّا فِي الْأَرْضِ﴾، ومفعول ﴿كُلُوا﴾ على هذا الوجه يكون محذوفًا، أي: كلوا شيئًا مما في الأرض في حال كونه حلالًا طيبًا طاهرًا من كلّ شبهة من حيث يطيب أكله. و﴿مِمَّا﴾ في موضع نصب صفة لمفعول ﴿كُلُوا﴾ المقدر، أو صفة لمصدر محذوف، أي: أكلًا حلالًا. ولك أن تنصبه بفعل مضمر، أي: أعني حلالًا. و﴿مِنْ﴾ للتبعيض؛ لأنَّ كلّ ما في الأرض ليس بمأكول"[16].

والفريق الثاني لا يعول كثيرا على غياب المعمول الثاني بل ينظر إلى بنية الفعل ومدى استيفائه معمولاته ومكملاته، فإذا كان الفعل محتاجا إليه، حتى في حال غيبته، وغير مستوف لمفعوله، قدره المعرب محذوفاً، فيقول على سبيل المثال: والمفعول الثاني محذوف تقديره كذا، كما في إعرابهم قوله تعالى: ﴿ووعدتكُم فَأَخلفتكُم﴾ "(الفاء) عاطفة، ﴿أَخلَفتكُم﴾ مثل وعدتكم، والمفعول الثاني محذوف؛ أي: أخلفتكم الوعد"[17].

وفي الأفعال المرقاة بالهمزة أو التضعيف تعامل المعربون مع مفعولها الثاني من حيث الحذف والتقدير وفق واحدة من طريقتين:

الأولى: عد الفعل مقتصرا على مفعول واحد، وإعراب المعمول الأول مفعولاً به دون ذكر كلمة أول، ودون تقدير للمفعول الثاني، ودون مراعاة لتركيبه البنيوي وحاجته للمعمول الثاني، ومن أمثلة هذه الطريقة ما ورد في إعراب بعضهم قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيطَانُ﴾ على النحو التالي: "وقوله (وإمَّا ينسينك): الواو عاطفة، (إن) شَرطية وَ(ما) زائدة، والفعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم، والكاف مفعول به، والجملة معطوفة على المستأنفة جملة الشرط: ﴿وَإِذا رَأَيْتَ﴾[18].

الثانية: إبقاء الفعل ناصبا لمفعولين؛ الأول موجود في الجملة، والثاني محذوف، وتقديره بحسب ما يتطلبه المعنى، ومن أمثلة ذلك الفعل (أنسى) فالآيات التي ورد فيها كان مفعولها الثاني موجودا في الآية ما عدا قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيطَانُ﴾ مما جعل بعض المعربين يقيس على ضرورة وجود المفعول الثانيَ للفعلَ في جميع استعمالات هذا

---

[16]) المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج1، ص.429، والآية من سورة البقرة: 168.

[17]) محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن، دمشق: دار الرشيد، بيروت: موسسة الإيمان (الطبعة الثالثة 1995)، ج7، ص.179، والآية من سورة إبراهيم: 22.

[18]) أحمد بن محمد الخراط: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (طبعة 1426هـ)، ج1، ص.275، والآية من سورة الأنعام: 68.

الفعل، فإذا حدث أن غاب في استعمال واحد أو اثنين اضطر لتقديره ليطرد الحكم بحكم الشيوع، ومثله ما ورد لدى أبي حيان حيث قال: "قرأ ابن عامر ﴿يُنسِيَنَّكَ﴾ مشددًا، عداه بالتضعيف وعداه الجمهور بالهمزة. قال ابن عطية – وقد ذكر القراءتَين – إلا أن التشديد أكثر مبالغة. انتهى، وليس كما ذكر، لا فرق بين تضعيف التعدية والهمزة. ومفعول ﴿يُنسِيَنَّكَ﴾ الثاني محذوف تقديره: وإما ينسيك الشيطان نهينا إياك عن القعود معهم"[19].

وورد في التبيان أن "﴿يُنسِيَنَّكَ﴾ يُقْرَأُ بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ، وَمَاضِيهِ نَسِيَ وَأَنْسَى، وَالْهَمْزَةُ وَالتَّشْدِيدُ لِتَعْدِيَةِ الْفِعْلِ إلىَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَهُوَ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: يُنْسِيَنَّكَ الذِّكْرَ أو الْحَقَّ"[20]. وفصّل هذا المنتجب الهمذاني فقال: "وقرئ: ﴿يُنسِيَنَّكَ﴾ بالتخفيف من أَنْسَى، وبالتشديد من نَسَّى. والهمزة وتضعيف العين كلاهما لتعدية الفعل. فإن قلت: نسي يتعدى إلى مفعول واحد قبل النقل، وبعد النقل إلى اثنين، فأين الثاني ها هنا؟ قلت: محذوف وفيه تقديران: أحدهما: إن أنساك الشيطان نَهْيَنا إياك عن مجالستهم فلا تقعد معهم بعد أن تذكر ذلك النهي. والثاني: إن أنساك الشيطان قُبْحَ مجالسةِ المستهزئين فلا تقعد بعد أن ذكرناك قبحها ونبهناك عليه معهم"[21].

3. 2. المبنى والمعنى

ومن العوامل المؤثرة في توجيه إعراب المعمول الثاني أيضا تلك العلاقة بين مبنى الفعل ومبنى معموله، فبالرغم من مقولة "الإعراب فرع المعنى" التي غدت مسلمة إلا أنني لم ألحظ خطوطاً واضحة في تقديم أحدهما على الأخر كقاعدة ثابتة، وأن السائد هو التخادم بين بينهما، فتارة نرى تقديم المبنى على المعنى في ترجيح الوجه الإعرابي، وتارة أخرى نجد العكس، فمثلا نلاحظ في حالة "التضمين" تقديم المعنى، وفي "المفعول المطلق" تقديم المبنى، والمثال هنا يتمثل في إعرابهم لقوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّما عاهدوا عهدًا نبذَه فريقٌ منهم﴾[22] حيث ورد إعراب (عهدًا) على النحو التالي:

---

[19]) أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية (الطبعة الأولى، 1993)، ج4، ص.157– 158. والآية من سورة الأنعام: 68.

[20]) العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص. 506.

[21]) المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج2، ص.608.

[22]) البقرة: 100.

- وَانْتِصَابُ (عَهْدًا) عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ عَلَى غَيْرِ الصدر، أَيْ مُعَاهَدَةً، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ عَلَى تَضْمِينِ (عَاهَدَ) مَعْنَى: أَعْطَى، أَيْ أعطوا عهدا[23].
- (عَهْدًا): مَصْدَرٌ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ ; أَيْ أَعْطَوْا عَهْدًا، وَهُنَا مَفْعُولٌ آخَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: عَاهَدُوا اللَّهَ أو عَاهَدُوكُمْ[24].
- (عاهَدُوا): فعل ماض مبني على الضم، والواو فاعل. (عَهْداً): مفعول به ثان للفعل عاهدوا، والمفعول الأول محذوف تقديره: عاهدوا الله عهدا، وقيل: مفعول مطلق والجملة معطوفة[25].
- (عاهدوا): فعل ماض وفاعله، (عهدا): مفعول به ثان بتضمين (عاهدوا) معنى أعطوا، والمفعول الأول محذوف؛ أي: عاهدوا الله عهدا[26].

فمن أعرب (عهدا) مفعولا مطلقا فقد قدم المبنى على المعنى، ومنه نلج إلى إشكال وهو أن الفعل (عاهد) يتعدى لمفعولين، فهو بحاجة إلى مفعول ثان، فإذا أعربنا (عهدا) مفعولا مطلقا برز لنا احتمالان: الأول: أن نجعل الفعل (عاهد) متعديا لمفعول واحد، والثاني: أن نقول إن المفعول محذوف، ونقدره بأحد شيئين: الأول أن نقول: إن المفعول الثاني محذوف ناب المفعول الثاني منابه، والثاني: أن نقول: إن المفعول الثاني محذوف ونقدره بما يقتضيه المعنى.

وأرجح من خلال ذلك أن من أعربه مفعولاً ثانيا فقد راعي في هذا الإعراب التكوين البنيوي للفعل (عاهد) ورأى أنه بحكم بنيته التركيبة بحاجة إلى المفعول الثاني لاستيفاء معمولاته، وأنه لو أعربناه مفعولا مطلقا نحتاج في هذه الحال إلى تقدير المفعول به الثاني وفق مقتضيات بناء هذا الفعل.

أما عن المعنى وعلاقته بهذا الإعراب، فأرى أن من أعرب (عهدا) مفعولا مطلقا لم يجعل الفعل (عاهد) ناصبا لمفعولين؛ إذ نظر إلى أن الغرض هو التأكيد على مضمون الفعل، وهو المعاهدة، واعتبر أن المفعول الثاني معلوم من بنية الفعل، وأنه لم يذكر هنا للعلم به، وأن الحاجة تدعو إلى التأكيد على المعاهدة وليس على بيان الشيء الذي قاموا

---

[23]) أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج1، ص.492- 493. والآية من سورة البقرة: 100.

[24]) العكبري: التبيان، ج1، ص.97.

[25]) أحمد عبيد الدعاس وآخرون: إعراب القرآن الكريم، دمشق: دار النمير، ودار الفارابي للمعارف (الطبعة الأولى 2004)، ج1، ص.43.

[26]) محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن، ج1، ص.217- 218.

بالمعاهدة عليه، فالمعلوم بحكم بنية الفعل أن هناك عهدا، ولكن ليس ثمة حاجة هنا إلى إظهاره، إنما الإخبار بأنهم قد عاهدوا.

3. 3. التضمين

ومن هذه العوامل أيضا "التضمين" فقد رأينا في المثال السابق كيف جعل النحاة والمعربين الفعل (عاهدوا) بمعنى الفعل (أعطوا) وعلى هذا بينوا أثر هذا التضمين في إعراب المفعول الثاني، فالتضمين ينطوي على تماثل السلوك التركيبي لفعلين أحدهما يتضمن معنى الآخر، فمن بين مستلزمات التضمين أن يأخذ المضمن حكم الفعل المضمن من حيث التعدية وأحكامها، وعد ابن هشام هذا السلوك التركيبي من الأفعال المعداة نتيجة أساسية يختص بها التضمين دون غيره من المعديات فقال: "ويختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة؛ ولذلك عدي "ألوت" بقصر الهمزة بمعنى "قصرت" إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا، وذلك في نحو قولهم: "لا آلوك نصحا، ولا آلوك جهدا" لما تضمن معنى "لا أمنعك"، وعدى "أخبر" و"خبر" و"حدّث" و"أنبأ" و"نبأ" إلى ثلاثة لما تضمنت معنى "أعلم" و"أرى" بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجار، نحو: ﴿أَنبِئُهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾، ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ﴾"[27].

وكأن التضمين ينطوي على تفسير السلوك التركيبي لفعل بسلوك فعل آخر إذا ورد الأول بمعنى الثاني شريطة ألا ينقض هذا التفسير معنى الجملة أو الدلالة التركيبية لها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا﴾ إذ فسره ابن عاشور على النحو التالي: "جَعَلَ نِفَاقًا عَقِبَ ذَلِكَ؛ أَيْ: إِثْرَهُ، وَلَمَّا ضَمِنَ "أَعْقَبَ" مَعْنَى "أَعْطَى" نَصَبَ مَفْعُولَيْنِ، وَالْأَصْلُ أَعْقَبَهُمْ بِنِفَاقٍ"[28].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ حيث "قرئ: ﴿حسنا﴾ بضم الحاء وإسكان السين، وهو مفعول ثان لقوله: ﴿ووصّينا﴾ على تضمين التوصية معنى الإلزام، كأنه قيل: ألزمناه حسنًا، أي: أمرًا ذا حُسْنٍ"[29]. ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ الذي جاء في تفسيره وإعرابه: "الخَبالُ: الفسادُ، والألْو: التقصيرُ، وأصلُهُ أن يُعدَّى باللام، ثمَّ عُدِّي إلى مفعولَين كقولهم: لا آلوكَ نُصحًا، على تضمِين معنى المنعِ

---

[27]) انظر ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، (طبعة 1991)، ص602. والآيات على الترتيب البقرة: 33، الأنعام: 143.

[28]) انظر ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج10، ص.272، والآية من سورة التوبة: 77.

[29]) المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج5، ص.604– 605، والآية من سورة الأحقاف: 15.

والنقصِ[30]، وفي هذا بيان لأثر التضمين في تعدية الفعل من ناحية، وفي مستتبعات هذه التعدية ومنها نصب المفعول الثاني من ناحية أخرى.

3. 4. نزع الخافض

ومن بين العوامل المؤثرة في توجيه إعراب المفعول الثاني كذلك ما يصطلح عليه بـ"نزع الخافض"، فإذا عدنا إلى فكرة التركيب البنيوي للفعل نتذكر أن بنية الفعل قد تتطلب حرف جر للمعمول الثاني، أو دخول هذا الفعل على جملة أحد مكوناتها جار ومجرور، مثل دخول الأفعال على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، وإذا كانت هذه الأفعال قد وردت عن العرب متعدية للمفعول الثاني بحرف الجر، فماذا يحدث عند حذف حرف الجر؟ في هذه الحالة سنكون أمام أحد أمرين: الأول: حذف حرف الجر وإبقاء الاسم بعده مجرورا، وإعرابه اسم مجرور بحرف جر محذوف تقدير كذا، والثاني: نصب الاسم بعده على نزع الخافض، والنحاة يرون أن نصب الاسم أكثر شيوعا من حذف حرف الجر وإبقاء عمله.

وتعود مقولة نزع الخافض إلى فكرة غياب العامل، والتعامل مع غيابه، فقد اختلف المعربون في إعراب المعمول الثاني المعدى بحرف الجر الأصلي المحذوف؛ فمنهم من عد غياب العامل وهو حرف الجر غير مؤثر، وكأنه غير موجود، وأعرب معموله مفعولاً به، وقدر أنه لم تعد هناك حاجة للفعل إلى شبه الجملة، وأن الحاجة صارت إلى المفعول به، فجعل معمول حرف الجر هو المفعول به، ومنهم من أبقى على حاجة الفعل لشبه الجملة وبخاصة الحرف المحذوف، فعامل المحذوف معاملة الموجود فقدره محذوفاً وأبقى عمله وأعربه اسم مجرور بحرف جر محذوف، وهذا في حال خفاء الإعراب، أما إذا كان المعمول منصوبا ظاهر العلامة فليس هناك إلا وجه واحد قال به المعربون، وهو أنه اسم منصوب بنزع الخافض.

ومن أمثلة هذا ما ورد في إعراب قوله تعالي: ﴿أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ﴾ أن "ضَلُّوا: فعل ماض، والواو فاعله، والألف للتفريق، وَالسَّبِيلَ: مفعَول به، أو هو منصوب بنزع الخافض"؛ إذ الأصل "عن السبيل". وهنا جَمْعٌ بين الوجهين دون ترجيح أحدهما على الآخر[31].

---

[30]) ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان ت.940هـ: تفسير ابن كمال باشا، تحقيق ماهر أديب حبوش، اسطنبول: مكتبة الإرشاد (الطبعة الأولى 2018)، ج2، ص. 370، والآية من سورة آل عمران: 118.

[31]) محمد علي طه الدرة: تفسير القرآن الكريم وبيانه وإعرابه، ج6، ص.464، والآية من سورة الفرقان: 17.

وكذلك في إعراب قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الصراط مفعول به ثان لـ"اهدنا" أو منصوب بنزع الخافض؛ لأن "هذا" تتعدى بحرف الجر كما قال تعالى: ﴿وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾[32]. ومثله في قوله تعالى: ﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ حيث "جملة "يَبغونكم" حال من فاعل "أوضعوا"؛ أي: لأسرعوا فيما بينكم باغين فتنتكم، و"الفتنة" مفعول "يبغونكم" والكاف منصوب بنزع الخافض؛ أي: يبغون لكم الفتنة[33].

وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ ورد إعراب بعضهم على النحو التالي: "«وصَّى» ماضٍ فاعله مستتر والجملة صلة، «بِهِ» متعلقان بالفعل، «نوحًا» مفعول به، «وَالَّذِي» الواو حرف عطف واسم الموصول معطوف على ما، «أَوحينا» ماض وفاعله «إِلَيْكَ» متعلقان بالفعل والجملة صلة، «وما وَصَّينا به إبراهيم وموسى وعيسى» معطوف على ما قبله، «أَنْ» تفسيرية، «أَقيموا» أمر مبني على حذف النون والواو فاعله، «الدِّينِ» مفعوله والجملة تفسيرية لا محل لها"[34].

وعلى هذا الإعراب يكون الفعل (وصَّى) مقتصرا على مفعول واحد، ولكن المصدر المؤول (أَنْ أَقيموا) يحتمل أن يكون هو الموصى به؛ فيكون إعرابه مفعولا ثانيا للفعل (وصَّى) المتعدي لاثنين، ويحتمل أن يكون في محل نصب على نزع الخافض لمن جعل (وصَّى) تتعدى إلى المفعول الثاني بالباء، وقد رأينا من قبل أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ حيث "قرئ: ﴿حسنا﴾ بضم الحاء وإسكان السين، وهو مفعول ثان لقوله: ﴿ووَصَّينا﴾ على تضمين التوصية معنى الإلزام"[35].

---

[32]) أحمد بن محمد الخراط: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، ج1، ص.4، والآيتان على الترتيب: الفاتحة: 6، وص: 22.

[33]) محيى الدين درويش: إعراب القرآن وبيانه، ط. اليمامة ودار ابن كثير، (الطبعة السابعة، 1999)، ج4، ص.108، والآية من سورة التوبة: 47.

[34]) أحمد عبيد الدعاس وآخرون: إعراب القرآن الكريم، ج3، ص.183، والآية من سورة الشورى: 13.

[35]) المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج5، ص.604– 605، والآية من سورة الأحقاف: 15.

المبحث الثاني

متطلبات بنية الفعل

بين المفعول الثاني والمنصوبات الفضلية

يستعرض هذا المبحث "بنية الفعل بين المفعول الثاني والمنصوبات الفضلية" أي التي اتفق النحاة على كونها فضلة ليست بعمدة؛ وذلك لتبين علاقة هذه المعمولات ببنية الفعل من ناحية، وعلاقتهما معا بالمفعول الثاني من ناحية أخرى، وسوف نقوم بتصنيف هذه المعمولات وتوزيعها وفق الأبواب النحوية التي تنتمي إليها؛ وذلك كله بهدف اختبار طريقة المعربين في اعتماد بنية الفعل موجها من الموجهات الإعرابية وعاملا محوريا في الفصل بين الوجوه الإعرابية المحتملة.

1. بين المفعول الثاني والمفعول لأجله

لقد كان واضحا من خلال تتبعنا لأعاريب المعربين فيما يخص موضوع هذه الدراسة أن نظر أغلب المعربين كان موجها صوب المعنى مما جعل بعضهم يصرفون المعمول الفضلة إلى المفعول لأجله وإن كان ثمة حاجة بالفعل المتعدي إلى المفعول الثاني، لكن الملاحظ أيضا أن جعلهم المفعول الثاني أحد الوجوه الإعرابية المحتملة يؤكد من زاوية مختلفة على اعتبارهم بنية الفعل محل الإعراب عنصرا فاعلا من عناصر التوجيه.

ومن أمثلة هذا إعراب الزجاج قوله تعالى: ﴿رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ على النحو التالي: "وقوله: (رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ) ينتصب على وجهين: أحدهما على معنى رَزَقناهم رزقاً لأَنَ إنباته هذه الأشياء رزق، ويجوز أن يكون مفعولاً له، المعنى: فأنبتنا هذه الأشياء للرزق. ثم قال: (كَذَلِكَ الخُرُوجُ)، أي كما خلقنا هذه الأشياء نبعثكم"[36].

وكذلك اتفق بعضهم على إعراب قوله تعالى (زِينَةً) في آية الكهف ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا﴾ على أنها المفعول الثاني، أو أن تكون جعل بمعنى خَلق، و(زِينَةً) حال أو مفعول لأجله[37].

---

[36]) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري ت.311هـ: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب (الطبعة الأولى 1988)، ج5، ص.43، والآية من سورة ق:11.

[37]) انظر أبا حيان: البحر المحيط، ج6، ص.98، وكذلك العكبري: التبيان، ج2، ص.52، والآية من سورة الكهف: 7.

وقد عرض أبو حيان للأوجه المحتملة لإعراب (بُشْرَى) في قوله تعالى: ﴿وما جعله اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ﴾ فقال: "إلا بشرى: مستثنى من المفعول له ... بشرى: مفعول من أجله، وشروط نصبه موجودة، وهو أنه مصدر متحد الفاعل والزمان ... وقال الحوفي: إلا بشرى في موضع نصب على البدل من الهاء وهي عائدة على الوعد بالمدد .... وقيل: بشرى مفعول ثان لجعله الله"[38].

وفي إعراب قوله تعالى: (ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ) أورد المعربون عدة احتمالات عرضها صاحب كتاب إعراب القرآن وبيان في قوله: " ثم: حرف عطف للترتيب مع التراخي، ورددناه: فعل ماض وفاعل ومفعول به، وأسفل سافلين: حال من المفعول، واختار آخرون أن يكون صفة لمكان محذوف؛ أي مكانا أسفل سافلين فهو ظرف مكان"[39]. ثم تساءل: "ولا أدري لم غاب عن بال المعربين أنه مفعول ثان لرددناه؛ لأن ردّ تنصب مفعولين، قال تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾ فالكاف والميم: مفعول أول، وكفّارا: مفعول ثان، وحسدا: مفعول لأجله، لا سيما وقد استوفت شرطها في نصب المفعولين وهو أن تكون بمعنى رجع"[40].

وفي إعراب قوله تعالى (إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) يقول صاحب إعراب القرآن وبيانه: "اتخذتم: فعل وفاعل، ومن دون الله في موضع المفعول الثاني لاتخذتم، وأوثانا مفعول به أول لاتخذتم، ومودة مفعول لأجله"[41]. ومن قبله ذكر أبو حيان أن "اتخذ يحتمل أن يكون مما تعدت إلى اثنين، والثاني هو مودة؛ أي أي اتخذتم الأوثان بسبب المودة بينكم على حذف المضاف أو اتخذتموها مودة بينكم ... أو مما تعدت إلى واحد، وانتصب مودة على أنه مفعول له"[42].

إن جميع الأمثلة السابقة تؤكد على أن بنية الفعل عنصر أساسي في الكشف عن إعراب ما علق بها، وأن الاختلاف في إعراب متعلقاته إنما يكون من بين أسباب متعددة بحسب تقدير المعرب لطبيعة العلاقة التي تجمع بينهما.

---

[38]) انظر أبا حيان: البحر المحيط، ج3، ص.54، 55، والآية من سورة آل عمران: 126.

[39]) انظر محيى الدين درويش: إعراب القرآن وبيانه، ج10، ص.358، والآية من سورة التين:5.

[40]) السابق نفسه.

[41]) السابق ج5، ص.687، والآية من سورة العنكبوت:25.

[42]) انظر أبا حيان: البحر المحيط، ج.7، ص.144.

2. بين المفعول الثاني والتمييز

التمييز فضلة، وقد تعامل معه المعربون على هذا الأساس، إلا أنه زاحم المفعول الثاني في مواضع منها قوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ حيث ورد في إعرابها ما يلي: "الفاء عاطفة، وقضاهن فعل ماض وفاعلٌ مستتر ومفعول به، وسبع سموات مفعول ثان لقضاهن؛ لأنه ضمن معنى صير، ويجوز أن يكون منصوبا على الحال من مفعول قضاهن؛ فتكون قضى بمعنى صنع، ويجوز أن يكون منصوبا على البدلية من الضمير، ويجوز أن يكون تمييزا وإليه جنح الزمخشري"[43].

وفي إعراب (سبع) معمولا للفعل "سوى" في قوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾، قال العكبري: "(فَسَوَّاهُنَّ) : إِنَّمَا جَمَعَ الضَّمِيرَ ; لِأَنَّ السَّمَاءَ جَمْعُ سَمَاوَةٍ، أُبْدِلَتِ الْوَاوُ فِيهَا هَمْزَةً، لِوُقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ. (سَبْعَ سَمَوَاتٍ): سَبْعَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الضَّمِيرِ. وَقِيلَ التَّقْدِيرُ: فَسَوَّى مِنْهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ; كَقَوْلِهِ: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ) : فَيَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ، وَقِيلَ سَوَّى بِمَعْنَى صَيَّرَ فَيَكُونُ مَفْعُولًا ثَانِيًا"[44]. وفصل الدعاس في معاني الفعل وعلاقتها بالمعمول فقال: "(سَبْعَ) مفعول به ثان لسوى حملا لها على معنى صير. أما إذا كانت بمعنى خلق فهي حال"[45].

وورد التمييز وجها من وجوه إعراب معمولات الفعل في قوله تعالى ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ فقيل في إعرابه: "الخَبالُ: الفسادُ، والأَلْو: التقصيرُ، وأصلُهُ أن يُعدَّى باللام، ثمَّ عُدِّي إلى مفعولَين كقولهم: لا آلوكَ نُصحًا، على تضمِين معنى المنعِ والنقصِ"[46].

وعن حالات تعدي هذا الفعل ومعانيه "قيل: يتعدى إلى مفعولين، وقد استعملته العرب مُعَدًّى إليهما في قولهم: لا آلوك نصحًا، ولا آلوك جهدًا، على التضمين، والمعنى: لا أمنعك نصحًا ولا أنقصكه. وقيل: إلى مفعول واحد بغير الجار، وإلى الثاني به. وقيل: إلى مفعول واحد. فخبالًا على الوجه الأول: مفعول ثان، وعلى الثاني: نصب على إسقاط الجار، وعلى الثالث: تمييز، وقيل: مصدر في موضع الحال"[47].

---

[43]) انظر محيى الدين درويش: إعراب القرآن وبيانه، ج8، ص.536، والآية من سورة فصلت: 12.

[44]) العكبري: التبيان، ج1، ص.45 والآية من سورة البقرة: 29.

[45]) أحمد عبيد الدعاس وآخرون: إعراب القرآن الكريم، ج1، ص.19.

[46]) ابن كمال باشا: تفسير ابن كمال باشا، ج2، ص. 370، والآية من سورة آل عمران: 118.

[47]) المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج2، ص.115.

وجاء في قوله تعالى ﴿وأَنَّا لَمسنا السَّماء فوجدناها ملئت حرسا شديدا وشهبا﴾: "حَرَساً شَدِيداً: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة. شديدا: صفة – نعَت – لحرسا منصوبة مثلها، وعلامة نصبها الفتحة"[48]. ورجح هذا الإعراب صاحب كتاب الكتاب الفريد فقال: "و(حَرَسًا): تمييز لا مفعُول ثان لقوله: (مُلِئَتْ) ... لأن (مَلَأَ) لا يتعدى إلى مفعولين"[49]؛ ولذا أعرب حرسا تميز، ومن المعربين من جمع بين الإعرابين: (مُلِئَتْ): فعل ماض مبني للمجهول، و(التاء): للتأنيث، ونائب الفاعل مستتر تقديره: هي.(حَرَساً): مفعول به منصوب. [أو تمييز]، {شَدِيداً}: نعت منصوب"[50].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ حيث أعرب على النحو التالي: "معطوفة بالواو على ما قبلها وتعرب إعرابها. ملئت: فعل ماض مبني للمجهول. والتاء ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل.رعبا: تمييز منصوب بالفتحة المنونة"[51]. وتردد أصحاب كتاب إعراب القرآن في إعرابها بين المفعول به والتمييز، فقالوا في إعراب الآية: "(وَلَمُلِئْتَ): (الواو): عاطفة. (لملئت): مثل (لوليت) والفعل ماض مبني للمجهول والتاء: نائب الفاعل والجملة معطوفة على سابقتها. {مِنْهُمْ}: جار ومجرور متعلق بـ (ملئت). {رُعْباً}: تمييز منصوب [أو مفعول به]"[52]. وفاضل الدرة بين الإعرابين فقال: "(رُعْباً) تمييز. وقيل: مفعول به ثان، والأول: أقوى"[53].

3. بين المفعول الثاني والحال

كما ذكرت من قبل أحاول في هذا المبحث ثبت الوجوه الإعرابية التي جعلها المعربون لمعمول الفعل وأن أؤكد على أن بنية الفعل تمثل أحد المرتكزات الأساسية في توجيه معمولاته، وهنا أشير إلى تردد المعربين في إعراب معمول الفعل بين المفعول الثاني والحال، والمرتكز هنا هو دلالة المعمول على الكيفية والهيئة بمعنى أننا نجد تنازع الفعل من قبل المفعول الثاني كأحد المكون البنيوية للفعل، والحال كهدف معنوي من مجيء هذا المعمول، ومن ثم يتوقف ترجيح أحد الوجهين عند المعربين على أمرين: الأول: حاجة

---

[48]) بهجت عبد الواحد صالح: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، عمان: دار الفكر للطباعة (الطبعة الثانية 1418هـ)، ج12، ص.201، والآية من سورة الجن: 8. وانظر الدعاس وآخرين: إعراب القرآن، ج3، ص.389.

[49]) المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج6، ص.241.

[50]) عبد الله علوان وآخرون: إعراب القرآن الكريم، طنطا: دار الصحابة للتراث (الطبعة الأولى 2006) ج4، ص.2554.

[51]) بهجت عبد الواحد صالح: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، عمان: دار الفكر للطباعة (الطبعة الثانية 1418هـ)، ج6، ص.361، والآية من سورة الكهف: 18.

[52]) عبد الله علوان وآخرون: إعراب القرآن الكريم، طنطا: دار الصحابة للتراث (الطبعة الأولى 2006) ج3، ص.1327.

[53]) محمد علي طه الدرة: تفسير القرآن الكريم وبيانه وإعرابه، ج5، ص.447.

الفعل بحكم تكوينه إلى مفعولين، وهو أمر بنيوي، والثاني: لمح دلالة الكيفية المضمنة في تركيب الفعل، وهو أمر معنوي.

ومن أمثلة هذه التراكيب تركيب الفعل (وجد) إذ يوحى من بين دلالاته المتعددة بكيفية حصول الفعل ومن ثم احتمال إعراب المفعول الثاني حالا، ففي قوله تعالى: ﴿ولَتجدنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ علَى حيَاة﴾ تعدت (وجد) إلى مفعولين، يقول أبو حيان: ووجد هنا مَتعدية إلى مفعولينَ أحدهما الضمير، والثاني (أحرص الناس)، وإذا تعدت إلى مفعولين كانت بمنزلة علم المتعدية إلى اثنين، كقوله تعالى: ﴿وإِنْ وجدْنَا أَكْثَرهم لَفَاسقينَ﴾ وكونها تعدت إلى مفعولين هو قول من وقفنا عليه من المفسرين، ويحتمل أن تكونَ وجد بمعنى لقي وأصاب، ويكون انتصاب (أحرص الناس) على الحال، لكن لا يتم هذا إلا على رأي من يرى أن إضافة (أفعل التفضيل) ليست بمحضة، وهو قول الفارسي، وقد ذهب إلى ذلك من أصحابنا أبو الحسن بن عصفور"[54].

وهي متعدية إلى اثنين كذلك في قوله تعالى: ﴿وجدْتُهَا وقَومهَا يسجدُونَ للشَّمسِ منْ دُون اللَّه﴾ حيث قيل في إعراب جملة يسجدون: "(يسجدون) الجملة في محلَ نصبَ مَفعول بَه ثانَ"[55]. وهنا أرى أن هذه الجملة قد تعرب حالا إذا فسر الفعل وجد بالفعل لقي أو أصاب كما ورد في قول أبي حيان السابق.

ومع الفعل (أتبع) كما في قوله تعالى: ﴿فَأَتْبعهم فرعونُ بجُنوده﴾ هناك من يجعل الفعل متعديا لواحد أو اثنين، وهناك من يجعل معموله حالا ويقولَ بحَذف المفعول الثاني فقد ورد في البحر المحيط أن "أتبع: يكون بمعنى تبع، فيتعدى لواحد {فأتبعه الشيطان} وقد يتعدى لاثنين {وأتبعناهم ذريتهم}، فتكون الباء زائدة في {بجنوده} أو تكون للحال، والمفعول الثاني محذوف، أي حشمه"[56].

وكذلك الفعل (أرهق) في قوله تعالى ﴿فَخشينَا أَنْ يرهقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ أعرب معمول الفعل على النحو التالي: "(طُغْياناً وَكُفْراً): حال منصوَب بالفتحة. وكفرا: معطوفة بالواو على «طغيانا» منصوبة مثلها بالفتحة. بمعنى «فخفنا أن يغشى الوالدين المؤمنين، أو كرهنا أن يغشاهما طغيانا عليهما وكفرا لنعمتهما ويجوز أن تكون الكلمتان تمييزين[57].

---

[54]) انظر أبا حيان: البحر المحيط، ج.1، ص.480، والآية من سورة البقرة: 96، والأعراف: 102.

[55]) أحمد عبيد الدعاس وآخرون: إعراب القرآن الكريم، ج2، ص.404.والآية من سورة النمل: 24.

[56]) أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج6، ص.264. والآية من سورة طه: 78.

[57]) بهجت عبد الواحد صالح: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، ج6، ص.428، والآية من سورة الكهف: 80.

وهنا جعل الفعل (يرهق) مقتصرا على مفعول واحد، وورد في الجدول أن (طغيانا) مصدر في موضع الحال المقدّرة[58]. وهناك من جعلها حالا أو مفعولا لأجله فأعرب الآية بقوله: "(يُرْهِقَهُما): مضارع منصوب والفاعل مستتر–هو– أي الغلام، و(الهاء) مفعول به، والمصدر المؤول من (أن) والفعل في محل نصب مفعول به لـ(خشينا). (طُغْياناً): مصدر في موضع الحال [أو مفعول لأجله] منصوب[59].

أما في قوله تعالى ﴿وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾ فقد أعرب المعمول على أنه مفعول ثان: "(عسرًا) مفعول ثان لَلإرهاقَ، يقالَ: رَهِقَه يَرْهَقُه بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر رَهَقًا، إذا غشيه، من قوله تعالى: ﴿وَلَا يرهق وجوههم قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ﴾. وأرهقه طغيانًا، أي: أغشاه إياه. و(مِنْ أَمْرِي): في موضع الحال من (عُسْرًا) أيَ: ولا تغشني عسرًا كائنًا من أمري، والمعنى: عاملني باليسر لا بالعسر[60].

وفي قوله تعالى ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ قال العكبري:"أي ذا منازل حال، أو مفعول ثان؛ لأن قدر بمعنى صير"[61]. والفعل قدرّ ظاهر التضعيف ومنه الفعل الثلاثي الخالي من التضعيف المتعدي لواحد، ولذلك يلاحظ هنا أن تخريج سبب تعدية على الترقية اللفظية أولى من تخريجه على الآلية غير اللفظية أي المعنوية وذلك لعدة أسباب منها أن التخريج اللفظي أسهل وأبعد عن التعقيد، وأن الحمل على المعني قد يكون مرجوحا، في حين أن الحمل على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى.

4. بين المعمول الثاني والمفعول المطلق

أحد مظاهر العلاقة التي تنتظم الصلة بين الفعل والمفعول المطلق أن يكون ثم تشابه بينهما يمستفاد من آلية الاشتقاق، أو بتعبير دقيق أن يكون المفعول المطلق مصدرا اشتق منه الفعل، ولهذه الرابطة الشكلية أثرها في إعراب المفعول المطلق، فإذا ورد في الجملة فعل متعدي لمفعولين وكان المفعول الثاني مشتقا من هذا الفعل تردد إعرابه بين المفعول به والمفعول المطلق، وربما يكون المرجح في هذه الحالة عدة أمور أولها بنية الفعل، والأصل الاشتقاقي لكل من الفعل والمفعول المطلق، وهناك أيضا المعنى السياقي للآية.

---

[58]) محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن، ج8، ص.240.

[59]) عبد الله علوان وآخرون: إعراب القرآن الكريم، ج3، ص.1327.

[60]) المنتجب الهمذاني: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج4، ص.308، والآية من سورة الكهف: 73، ويونس:26.

[61]) العكبري: التبيان، ج2، ص.75 والآية من سورة يس:39.

فـ"عهدا" في قوله تعالى ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾[62] وقد سبق أن تحدثت عنها في الصفات السابقة عند من أعربها مفعولاً ثانيا هي جزء لا يتجزأ من مكونات بنية الفعل الذي يتطلب مفعولين، وقد تعرب مفعولا مطلقا ونحتاج في هذه الحال إلى تقدير المفعول به الثاني وفق مقتضيات بناء هذا الفعل. أما عن الاشتقاق والمعنى وعلاقتهما بهذا الإعراب، فمن أعرب (عهدا) مفعولا مطلقا لم يجعل الفعل (عاهد) ناصبا لمفعولين؛ إذ نظر إلى أن الغرض هو التأكيد على المعاهدة، وليس على بيان الشيء الذي قاموا بالمعاهدة عليه، فالمعلوم بحكم بنية الفعل أن هناك عهدا، ولكن ليس ثمة حاجة هنا إلى إظهاره، إنما الإخبار بأنهم قد عاهدوا. وهناك من حمل الفعل على معنى فعل آخر؛ ليؤكد على العلاقة بين الفعل ومفعوله كما ورد في إعراب أبي حيان حيث حمل الفعل على معنى أعطى فقال: وَانْتِصَابُ (عَهْدًا) عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ عَلَى غَيْرِ الصدر، أَيْ مُعَاهَدَةً، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ عَلَى تَضْمِينِ (عَاهَدَ) مَعْنَى: أَعْطَى، أَيْ أعطوا عهدا[63]. وعليه ورد إعراب صاحب كتاب الجدول: "(عهدا): مفعول به ثان بتضمين (عاهدوا) معنى أعطوا، والمفعول الأول محذوف؛ أي: عاهدوا الله عهدا"[64].

كذلك تعددت الأعاريب بشأن قوله تعالى: (رزقا) في آيات غير قليلة منها قوله تعالى: (لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا) فقد ورد إعرابها على النحو التالي: "(رزقًا) مفعول ثانٍ، وجملة «ليرزقنَّهم» جواب القسم، وجملة القسم وجوابه خبر المبتدأ"[65]. وقيل في إعرابها الآية أيضا: "(يرزقنهم): فعل مضارع مبني على الفتح، و(النون) نون التوكيد، و(الهاء) مفعول به، (اللهِ) لفظ الجلالة فاعل مرفوع، (رِزْقاً) مفعول به ثان منصوب أو مفعول مطلق. (حَسَناً) نعت منصوب"[66]. وكذلك ورد في التبيان: "(رِزْقًا) مَفْعُولٌ ثَانٍ; وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا مُؤَكِّدًا"[67].

وأعربت في قوله تعالى: ﴿رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ على النحو التالي: "وقوله: (رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ) ينتصب على وجهين: أحدهما على معنى رَزَقْنَاهُم رزقاً لأنَ إنباته هذه الأشيَاء رزق، ويجوز أن يكون

---

[62]) البقرة: 100.

[63]) أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج1، ص.492- 493. والآية من سورة البقرة: 100.

[64]) محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن، ج1، ص.217- 218.

[65]) أحمد بن محمد الخراط: المجتبى من مشكل إعراب القرآن، ج2، ص.756، والآية من سورة الحج: 58.

[66]) عبد الله علوان وآخرون: إعراب القرآن الكريم، طنطا: دار الصحابة للتراث (الطبعة الأولى 2006) ج3، ص.1489.

[67]) العكبري: التبيان، ج2، ص.946.

مفعولاً له، المعنى: فأنبتنا هذه الأشياء للرزق. ثم قال: (كَذَلِكَ الخُروجُ)، أي كما خلقنا هذه الأشياء نبعثكم"[68]. وأعربها الدرة بقوله: "(رِزْقاً لِلْعِبادِ) أي: رزقناهم رزقا، أو على معنى: أنبتناها رزقا؛ لأن الإنبات في معنى الرزق، والرزق: ما كان مهيأ للانتفاع به"[69].

وهي مفعول به ثان في قوله تعالى (ومن رزقناه منَّا رزْقًا حسنا فهو ينفق منه سرًّا وجهرا) على ما جاء في إعرابهم التالي: "(مِنّا): جار ومَجرور متعلق بـ(رزقناهَ). (رِزْقاً): مفعول به ثان منصوب. (حَسَناً): نعت منصوب"[70].

وفي قوله تعالى: ﴿كُلَّما رزقُوا منْها من ثَمَرة رزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذي رُزقْنَا من قَبلُ﴾ على أنها مفعول به ثان كما قال الدَعاسَ: "(رُزِقُوا) فعلَ ماض مبني للمَجهولَ، والواو نائب فاعل. والجملة لا محل لها صلة موصول حرفي. (مِنْها) متعلقان برزقوا. (مِنْ ثَمَرَةٍ) الجار والمجرور بدل من قوله (مِنْها). وما والفعل رزقوا بعدها في تأويل مصدر في محل جر بالإضافة. (رِزْقاً) مفعول به ثان، والمفعول الأول نائب فاعل في الفعل (رزقوا)"[71]. وكذلك أعربها في قوله تعالى: (ورزقني منه رزقًا حسنا) فقال: "(وَرَزَقَنِي) ماض والنون للوقاية والياء مفعول به أول وفاعله مستتر (مِنْهُ) متعلقان برزقني (رِزْقاً) مفعول به ثان"[72].

فلم يتردد بعض المعربين في إعراب المصدر الموافق لفعله في اللفظ مفعولاً مطلقاً أو مصدرا منصوبا ويعنون به المفعول المطلق، وبعضهم راعى حاجة الفعل للمفعول الثاني، فأعرب هذا المصدر مفعولاً ثانيا، وبعضهم ساق الوجهين دون ترجيح، أو نقل قولاً لمعرب آخر يرى أحد الوجوه راجحا. فبنية الفعل واحدة (فعل، فاعل، مفعول أول، مفعول ثان)، ولكن العلاقة بين الفعل والمعمول الثاني والتشابه القائم بينهما من طريق الاشتقاق، وكون المعمول الثاني مصدرا جعل كل هذا المعربين يترددون في إعراب (رزقا) بين المفعول الثاني والمفعول المطلق، لكن ما أود التأكيد عليه هنا أن بنية الفعل كانت من بين

---

[68]) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج5، ص.43، والآية من سورة ق:11.

[69]) محمد علي طه الدرة: تفسير القرآن الكريم وبيانه وإعرابه، ج9، ص.210.

[70]) عبد الله علوان وآخرون: إعراب القرآن الكريم، ج2، ص.1216.

[71]) أحمد عبيد الدعاس وآخرون: إعراب القرآن الكريم، ج1، ص.17، والآية من سورة البقرة: 25. وهو ذات الإعراب الذي ورد في كتاب عبد الله علوان وآخرين: إعراب القرآن الكريم، ج1، ص.34. وفي محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن، ج1، ص.86.

[72]) أحمد عبيد الدعاس وآخرون: إعراب القرآن الكريم، ج2، ص.69، والآية من سورة هود: 88. وانظر عبد الله علوان وآخرين: إعراب القرآن الكريم، ج2، ص1034.

اهتمامات المعربين، وأنها تكون دائما حاضرة في أذهانهم عند تعرضهم لإعراب معمولات الأفعال.

الخاتمة والنتائج

جاءت هذه الدراسة لتشكل الجانب التطبيقي في اختبار فرضية بناء الأفعال التي طرحتها في بحث سابق ومؤداها أن مقتضيات البنية الأساسية للفعل من أركان ومستلزمات تستكمل بها هذه البنية تصلح أساسا في تصنيف الأفعال من حيث التعدي واللزوم، وبالتالي في ترجيح إعراب أحد أركان بنيته على غيره من الوجوه الإعرابية.

وسعيت من وراء هذه الدراسة إلى الكشف عن أبرز مظاهر اختلاف المعربين في توجيه الآيات القرآنية فيما يتعلق بقضية التعدي واللزوم، وقد مثلت لهذه القضية باختلافهم في إعراب المفعول الثاني للأفعال المتعدية إلى مفعولين سواء أكانت تعدية تلك الأفعال نابعة من خصائص الفعل الأصلية أو كانت ناجمة عن مسلك من مسالك ترقية هذه الأفعال في سلمية التعدي.

وتمثل موضوع هذه الدراسة في بحث صنيع المعربين بشأن إعراب المفعول الثاني في القرآن الكريم، وفي المقارنة بين إعراباتهم، وفي محاولة معرفة منطلقاتهم، وأسباب اختلافهم في النظر إلى المفعول الثاني بشكل خاص والأفعال المتعدية لمفعولين في القرآن الكريم بشكل عام.

وقد عرضت الدراسة لبعض أسس فرضية بناء الأفعال، وصور اختلاف أصحاب مصنفات إعراب القرآن الكريم في إعراب المفعول الثاني، ثم بينت أسباب هذا الاختلاف، وكذلك العوامل المؤثرة في ذلك انطلاقا من فرضية بناء الأفعال.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، أجمل أهمها في النقاط التالية:

- لم تكن كتب إعراب القرآن الكريم على نسق واحد في عرض جميع الوجوه الإعرابية المحتملة للكلمات التي تشغل موقع المفعول الثاني للأفعال المتعدية.
- ثَمَّ اختلاف واضح بين بعض أصحاب هذه المصنفات في الاهتمام بتقديم تفسيرات أو تبريرات للوجوه الإعرابية التي اقترحوها إزاء معمولات الفعل المتعدي لاثنين أو مكملاته.
- اعتمد أغلب أصحاب هذه المصنفات على "بنية الفعل" في ترجيح إعراب المفعول الثاني، فقد نظروا في طبيعة الأفعال من حيث التعدي واللزوم، وما تستلزمه بنياتها من أركان ومكملات، وتحققوا من وجود هذه المستلزمات أو عدم وجودها، بل قاسوا بنى الأفعال وسلوكها التركيبي والدلالي بشكل خاص حينما تصدوا لفكرة التضمين.

- تعددت العوامل المؤثرة في إعراب المفعول الثاني للفعل المتعدي، وكان لها أثر واضح في ترجيح هذا الوجه أو غيره، ومن بين هذه العوامل وجود المفعول الثاني وعدم وجوده، ومباني الآيات ومعانيها، والتضمين، ونزع الخافض.
- تردد المعربون في إعراب معمول الفعل بين المفعول الثاني وعدة وجوه إعرابية مختلفة منها: الحال، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، وغيرها، ورغم هذا كانت إشارتهم إلى أن المفعول الثاني يمثل أحد تلك الوجوه المحتملة واضحة بالنظر إلى بنية الفعل.
- كشف ذلك التردد عن أن بنية الفعل كانت عنصرا أساسيا بل أحد أهم الأدوات التي توسلها المعربون في الكشف عن إعراب ما علق بها، وأن الاختلاف في إعراب متعلقاته إنما يكون من بين أسباب متعددة بحسب تقدير المعرب لطبيعة العلاقة التي تجمع بينهما.

المصادر والمراجع

1- مراجع باللغة العربية

إبراهيم بن حمزة حسن الصبيحي:

اللزوم والتعدي في النحو العربي. رسالة ماجستير 1989، جامعة الملك عبد العزيز، كلية التربية– المدينة المنورة، إشراف.المتولي رمضان أحمد الدميري.

أحمد عبيد الدعاس وآخرين:

إعراب القرآن الكريم، دمشق: دار النمير، ودار الفارابي للمعارف (الطبعة الأولى 2004).

أحمد بن محمد الخراط:

المجتبى من مشكل إعراب القرآن، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (طبعة 1426هـ).

أبو أوس إبراهيم الشمسان:

- قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، جدة: دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع (الطبعة الأولى، 1987).
- الفعل في القرآن الكريم: تعديته ولزومه، مطابع الطيار للأوفست (الطبعة الأولى، 1986).

جمال الدين كلوغلي:

- في مفهومي التعدي واللزوم – تأملات نظرية حول مسألة خلافية بن النحويين البصريين والكوفيين، مجلة التواصل اللساني، مج4، ع2 (1992)، ص.41–52.
- في مفهومي التعدي واللزوم – تأملات نظرية حول مسألة خلافية بن النحويين البصريين والكوفيين، مجلة اللسانيات، مج7، ع1(1997)، ص.37– 54.

حسن حمائز 2001:

التعدي واللزوم بين الوصف والتفسير، ضمن أعمال ندوة في الثقافة والأدب، أكادير: كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة ابن زهر) ص.15– 23.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ت. 745هـ:

تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية (الطبعة الأولى، 1993).

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري ت.311هـ:

معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب (الطبعة الأولى 1988)

صلاح عبد العزيز علي السيد:

بحث في فلسفة التعدي واللزوم في اللغة العربية. طلخا: مطبعة ومكتبة الرضا (الطبعة الأولى، 1990).

ابن عادل الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي ت. بعد 880هـ:

اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، (الطبعة الأولى 1998).

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر ت.1393هـ:

تفسير التحرير والتنوير، ط. الدار التونسية للنشر (1984).

عبد الله علوان وآخرون:

إعراب القرآن الكريم، طنطا: دار الصحابة للتراث (الطبعة الأولى 2006).

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت.616هـ:

التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي 1976.

ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان ت.940هـ:

تفسير ابن كمال باشا، تحقيق ماهر أديب حبوش، اسطنبول: مكتبة الإرشاد (الطبعة الأولى 2018)

محمد علي طه الدرة:

تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، دمشق وبيروت: دار ابن كثير (الطبعة الأولى 2009).

محمود صافي:

الجدول في إعراب القرآن، دمشق: دار الرشيد، بيروت: موسسة الإيمان (الطبعة الثالثة 1995).

محي الدين الدرويش:

إعراب القرآن وبيانه، ط. اليمامة ودار ابن كثير، (الطبعة السابعة، 1999).

المنتجب الهمذاني، أبو يوسف بن أبي العز بن الرشيد، ت. 643هـ:

الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، المدينة المنورة: دار الزمان، (الطبعة الأولى، 2006).

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ت. 761هـ:

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، (طبعة 1991).

2- مراجع باللغة الإنجليزية

Ali A. S. El- Grad 1998:
A Descriptive and Analytical Study of Transitivity and Intransitivity in Arabic with particular reference to Doubly and Trebly Transitive Verbs. Ph.D. Theses, University of Manchester.

Djamel Eddine Kouloughli 2017:
Sur les notions de transitivité (taʿaddī) et d'intransitivité (luzūm). Considérations théoriques à propos d'une question controversée entre les grammairiens de BaṢra et de Kūfa. Bulletin d'Études Orientales LXV (2017) 13-26.

Saad, G. N. 1979:
Sibawayhi's Treatment of Transitivity. al- Arabiyya 12 (1979): 83-88.